جامعة حمّة لخضر الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة التاريخ
السنة الثالثة تاريخ عام
مقياس الثورة التحريرية 1954-1962
الدكتور: عثمان زقب

الدرس التاسع: المفاوضات والاستقلال
تمهيد
1) العوامل التي أجبرت ديغول على اللجوء إلى المفاوضات
2) مراحلها
أ-مرحلة جسّ النبض
ب-مرحلة الاتصالات السرية
ج-مرحلة المفاوضات الجدية
3)مضمون اتفاقية ايفيان
4)المواقف المختلفة من اتّفاقية ايفيان
استنتاج.

تمهيد
شكّلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية معركة لا تقلّ أهمية عن العمل المسلح، فهي بمثابة المعركة الدبلوماسية ومرحلة حاسمة في كفاح الشعب الجزائري ضدّ الاحتلال الفرنسي.
1) العوامل التي أجبرت ديغول على اللجوء إلى المفاوضات
*تعاظم قوة الثورة الجزائرية.
*فشل السياسات الفرنسية في القضاء على الثورة.
*تأزم الوضع السياسي في فرنسا بدليل تساقط العديد من الحكومات لعجزها عن معالجة ملف حرب الجزائر.
*الأزمات الاقتصادية وإنهاك خزينة واقتصاد فرنسا بسبب تكاليف حرب الجزائر الباهظة.
*انتقال العمل الثوري إلى فرنسا بداية من 25 أوت 1958.
*مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي علق عليها ديغول قائلا:"الآن رأيت بأم عيني ويجب أن نزن القضية الجزائرية وزنها الحقيقي وانه لمن العبث أن لا نتفاوض مع جبهة التحرير الوطني". كما أشاد بها يوسف بن خدّة قائلا:"إن هذه المظاهرات كانت عاملا حاسما في تعجيل سير المفاوضات".
2) مراحلها
إن المعركة على بساط المفاوضات لا تقل خطورة عن الحرب المسلحة، فلها قواعدها وأهدافها وإستراتيجيتها وتكتيكها[1].
أ-مرحلة جسّ النبض
هذه الفترة لا يمكن اعتبارها مفاوضات بل كانت مجرّد اتصالات لجسّ النبض، كان الفرنسيون خلالها يريدون اكتشاف الطرف الثوري الآخر وإقناعه بإنهاء العمل المسلح فقط بدون مقابل له قيمة، كما أنهم لازالوا ينظرون للثوار كمتمردين عن القانون وفلاقة وقطاع طرق، حيث عقد السلطات الفرنسية العديد من اللقاءات السرية مع وفود جبهة التحرير الوطني[2]. وبالتالي كانت الاتصالات خلالها بين الطرفين لجسّ النبض. عرفت هذه المرحلة العديد من اللقاءات أهما:
*لقاء الجزائر في افريل 1956 بين مبعوث مانديس فرانس وعبان رمضان وبن يوسف بن خدة.

[1] بن يوسف بن خدّة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان**، تر: لحسن زغدار. محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص13.
[2] مقدم سيد أحمد، **المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960-1962**، إشراف: كريم ولد نبيّة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2016-2017، ص 43.

*لقاء القاهرة 12 و 30 افريل 1956؛ بين محمد خيضر رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني وكل من جورج قورس وجوزيف بيقار الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي مبعوثي رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي. حيث اقترح هذا الأخير ثلاثية عرفت باسمه (ثلاثية غي مولي) تضمنت:
1-إجراء انتخابات بمشاركة جميع السكان الجزائريين والأوروبيين في صندوق واحد.
2-التفاوض فيما بعد مع المنتخبين الجدد على وضع دستور جديد للبلاد[1].
3-وقف إطلاق النار قبل إجراء الانتخابات.
لكن محمد خيضر أجاب عن ذلك بأنّ المحاورون الجزائريون تعينهم جبهة التحرير الوطني، أما الانتخابات فلا تجري حتّى يتم الاتفاق على الخطوط العريضة والمبادئ الأساسية للدستور الجديد مع جيش التحرير، وقف إطلاق النار ثمّ الشروع في الانتخابات مباشرة[2].
*لقاء بلغراد في 21-07-1956 بين محمد يزيد واحمد فرنسيس مع بيير كوميني(Pierre Comminé).
* لقاء روما بين الطيب بولحروف وبيار كومين في أوت 1956.
* لقاء ثاني في روما يوم 17 أوت 1956 بين أحمد فرانسيس ومحمد يزيد وبيار كوميني لمدة ساعة كاملة، ليتوصلوا إلى اتفاق بالالتقاء في اليوم الموالي بمطعم بعيد عن الأنظار لمدة ساعة وأربعين دقيقة[3].
*لقاء روما في 1 سبتمبر 1956 بين امحمد يزيد محمد خيضر عبد الرحمان كيوان مع بيار كوميني (Pierre Comminé).
***لقاء بلغراد في 22 سبتمبر 1956**، حيث حضرها من الجانب الفرنسي هيربوت بمفرده وعن الجانب الجزائري؛ محمد خيضر ومحمد الأمين دبّاغين رئيس الوفد الخارجي الجزائري،وقد طرح الطرف الجزائري مقترحاته في أن تكون المسائل المشتركة بين الصلاحيات الفرنسية الجزائرية مع إمكانية الإعلان عن استقلال الجزائر كشرط مطلق لكن الطرف الفرنسي الذي وعد باطلاع حكومته عنها في انتظار مقابلة ثانية لكن الفرنسيين تماطلوا في الرد للتوقف المفاوضات[4].
كانت كل هذه اللقاءات عبارة عن مناورات لمعرفة قوة الثورة.
***لقاء مولان ما بين 25و29 جوان 1960** كان آخر لقاء لكنّه فشل بدوره وحضر اللقاء كل من محمد بن يحين أحمد بومنجل وممثلي الحكومة الفرنسية غير أنه تمّ التعامل معهما كمتمردين ومنعا من الاتصال بالصحافة، ففشل اللقاء لتمسك فرنسا بالحل العسكري ولم يكن سوى جسّ للنبض (sondage)[5].
أظهر فشل لقاء مولان (Melun) حسب موريس فلوري (Flory Maurice) "أن الاختلافات ظلت عميقة. تعمل الحكومة الفرنسية على ردم الهوة التي تفصل بين المواقف. هذا الجهد لا يزال من جانب واحد، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) اعتقادا منه أن الأمر متروك للمستعمر لإصلاح أخطائه وأن مركزه غير ملموس"[6].
مع نهاية هذه المرحلة وقعت مظاهرات 11 ديسمبر 1960؛ والتي شملت العديد من المدن والمناطق بأمر من الحكومة المؤقتة ردّا عن مشروع الجزائر جزائرية وتواصلت إلى غاية 15 ديسمبر من نفس الشهر، والتي كان لها تأثير فعّال على تطور القضية الجزائرية. جاء في إعلان الحكومة المؤقتة:"إن المظاهرات قد أعطت البرهان الساطع على تعلّق الجماهير بالثورة، كما أنها برهنت بصورة لا غبار عليها، على تنفيذ أوامر الجبهة، وعليه، فلابد من العودة إلى الهدوء واليقظة والحذر من جديد".
لقد أكدت هذه المظاهرات بأنه لا بديل عن الاستقلال، كما أكدت على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للجزائريين. وساهمت في اقتناع ديغول بعد زيارته للجزائر باقتناعه انه من المستحيل نجاح سياسته وبفشل خطّته العسكرية في القضاء على الثورة، مع عدم فعالية المناورات والحلول الوسطى، مما سيكون من شأنه التمهيد للدخول في المفاوضات.

ب-مرحلة الاتصالات السرية

---

[1] مقدم سيد أحمد، المرجع السابق، ص 49.
[2] نفسه، ص 50.
[3] نفسه، ص 52.
[4] نفسه، ص 53.
[5] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص18-19.
[6] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p836.

أهم مرحلة خلالها محادثات لوسارن في 20 فيفري 1961؛ والتي حضرها الطيب بولحروف وأحمد بومنجل عن الطرف الجزائري وجورج بومبيدو عن الطرف الفرنسي[1]. هذا اللقاء فشل لتباين وجهات النظر وكان مجرّد حوار طرشان لتباعد مواقف كل طرف.

مطالب الوفد الجزائري في لقاء لوسارن:

*وقف إطلاق النار.
*استقلال الجزائر.
*وحدة الأمة الجزائرية.
*وحدة التراب الوطني.
*جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للجزائريين.

مطالب الوفد الفرنسي في لقاء لوسارن:

*الإعلان عن هدنة.
*القبول بحكم ذاتي.
*تجزئة الجزائر عرقيا بإقامة دولة للمعمرين في الشمال.
*فصل الصحراء.
*الطاولة المستديرة من خلال توسيع التشاور مع مختلف الأطراف الجزائرية لكي لا تحتكر جبهة التحرير الوطني تمثيلهم[2].

كانت رحلة الرئيس بورقيبة إلى فرنسا ولقائه بالجنرال ديغول (de Gaulle) (27 فيفري) حسب موريس فلوري (Flory Maurice) "ورغم عدم استخدام الكلمات رسميًا، مهمّة للمساعي الحميدة". حيث يعطي رئيس الدولة التونسية التعريف بنفسه والدور المنتظر منها في حلحلة المفاوضات الجزائرية الفرنسية: "إنها (تونس) وحدها القادرة على جمع المتحاربين معًا، لفهم مواقف بعضهم البعض". وفي ختام المحادثات نُشر بيان صحفي مشترك ورد فيه بأنه قد: "... نوقشت القضية الجزائرية على نطاق واسع في ضوء التطورات الأخيرة ومن منظور مستقبل شمال إفريقيا. اتفق الجنرال ديغول والرئيس بورقيبة[3] على التنويه بالإمكانيات والأمل الموجود الآن من أجل تطور إيجابي وسريع (..) وأشار الجنرال ديغول والرئيس بورقيبة إلى أي مدى كانت تصوراتهم متقاربة". زاد من تأكيد ذلك بلاغات صدرت من الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) في 15 و18 مارس 1961، تعلن كل على حدة، التأكيد الرسمي لافتتاح المفاوضات. تم تحديد تاريخ 7 أفريل 1961 لذلك[4].

مع نهاية هذا اللقاء وقع في الشهر الموالي انقلاب 22 افريل 1961 في الجزائر بتواطؤ بين المستوطنين وجنرالات متطرفين مخالفين لسياسة ديغول في اللجوء للمفاوضات. وهذا ما أجبر هذا الأخير ليكون أكثر جدية في التعامل مع ملف المفاوضات الجزائرية الفرنسية خوفا من دخول فرنسا في حرب أهلية بعد هذا الانقلاب الثاني، حيث سبق لفرنسا أن شهدت انقلاب 13 ماي 1958.

ج-مرحلة المفاوضات الجدية

***محادثات ايفيان (Evian) الأولى 20 ماي 1961:**

تم افتتاح مؤتمر إيفيان في 20 ماي 1961، وتمّ قطعها في 13 جوان، واستؤنفت لاحقا في لوغرين (Lugrin) في 20 جويلية حتى تعليقها شرطيا في 28 جويلية[5]. كان هذا اللقاء بين كريم بالقاسم ومحمد الصديق بن يحي واحمد فرنسيس وأعضاء آخرين منهم أحمد قايد وعلي منجلي وكذا رضا مالك المتحدث الرسمي؛ حيث رافقوا الوفد الجزائري، وترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس (Louis Joxe)، حيث اعترفت خلالها فرنسا بان السياسة

[1] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص20.
[2] نفسه، ص22.
[3] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p846.
[4] Ibid, p847.
[5] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p847.

الخارجية من صلاحيات الدولة الجزائرية غير أن الفرنسيين ظلوا متمسكين بسيادتهم على الصحراء، في الوقت الذي أصر خلاله الوفد الجزائري على التمسك بالوحدة الترابية للجزائر، وهذا ما أدى إلى فشل اللقاء[1].

***محادثات لوغران (Lugrin) 20 إلى 27 جويلية 1961:** وهي منطقة فرنسية قريبة من الحدود السويسرية ولم تكن الحكومة الجزائرية المؤقتة تنتظر الكثير منها، حيث كان هدفها قطع الطريق على مشروع فصل الصحراء[2].

ولو نقوم بعملية حسابية إجمالاً، نحصي وفق موريس فلوري (Maurice Flory) "عشرين جلسة عمل في شهرين لتنتهي، كما في مولان، بالفشل. في مولان، استشعرنا بالفعل، من خلال تعارضات الأسبقية والإجراءات، عدم توافق المذاهب الموجودة. في إيفيان ولوغرين، بعد أن حُلّت مسائل الشكل سابقًا، ظهر الخلاف حول المزايا في ضوء كامل"[3].

عام 1961 هو عام إخفاقات إيفيان (Evian) ولوغرين (Lugrin) إنه المكان حسب موريس فلوري (Flory Maurice) "الذي يبدأ فيه المرء في الشك في فرص التوصل إلى سلام تفاوضي، لأن الوطنيين الجزائريين يظلون مخلصين بشدة لعقيدة ترى فرنسا، لأسباب قوية للغاية، أنها لا تستطيع قبولها. خلال هذا العام من الانتظار والفشل في التمكن من تحويل المواجهة إلى محادثات بناءة، لا توجد تعديلات جوهرية على المستويات الدبلوماسية والعسكرية والسياسية. في الأمم المتحدة، في غياب الوفد الفرنسي، الجمعية العامة، مستوحاة من ممثلي جبهة التحرير الوطني (F.L.N)، كان التصويت دون صعوبة لاتخاذ قرار. على الصعيد العسكري، لا يزال الجيش الفرنسي يقاتل ضد التمرد، فيما يواصل جيش التحرير الوطني شن حرب دولية"[4].

أما من حيث السياسة الدولية "فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) كانت تكتسب بعض الاعتراف الإضافي دون تعديل في موقف فرنسا وحلفائها"[5].

ومنذ نهاية محادثات لوغران، "لم يحدث شيء عمليًا. باريس التي لم تغير موقفها المبدئي، لا تزال تطالب بممارسة مسؤولياتها حتى تقرير المصير ولا تزال ترفض الاعتراف بـ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A)، ليس بسبب عنادها ولكن لأسباب تتعلق بالقانون الدولي والشرعية(..) ومع ذلك، في 8 نوفمبر 1961 ، اعترف الجنرال ديغول أنه لجعل تقرير المصير ممكنًا من الضروري إبرام اتفاق مقدمًا بين الحكومة والعناصر السياسية الجزائرية"[6].

مع انتهاء نتائج عام 1961؛ يرى موريس فلوري (Maurice Flory) بأن المفاوضات الجارية أصبحت في طريق مسدود مجدّدا، "قد يميل المرء إلى الاعتقاد بأن موقف فرنسا تجاه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) لم يتغير وأن لقائي ايفيان-لوغران (Evian-Lugrin) ليس سوى تكرار للقاء مولان (Melun)" في حين "أن الدراسة عن كثب لسلوك المفاوضين الفرنسيين وخطابات الجنرال ديغول تظهر على العكس تطورًا جديدًا مهمًا قبل وأثناء وحتى بعد المفاوضات"[7].

عندما استؤنفت المحادثات، اقترح السيد لويس جوكس (Louis Joxe) طريقة عمل جديدة، كان الهدف منها النظر في جميع جوانب المشاكل المعلقة في نفس الوقت بحيث يمكن للطرف الآخر أخذ جميع اهتمامات أحد الطرفين في الاعتبار. يمكن أن تكون الجلسات العامة مصحوبة بلجان مشتركة متخصصة واجتماعات وجهاً لوجه. من جانبها قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) يشرح جدول الأعمال في 5 نقاط بترتيب رقمي:

1- ضمانات تقرير المصير ونطاقه.
2-الفترة الانتقالية.
3-الضمانات التي سيتم تقديمها للأوروبيين في الجزائر.
4-آفاق التعاون بين الجزائر وفرنسا.

---

[1] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص24.
[2] نفسه، ص25.
[3] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p847.
[4] Ibid, p836.
[5] Ibid, p837.
[6] Flory Maurice. La fin de la souveraineté française en Algérie, op.cit, p906.
[7] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, p846.

5-الشروط الفنية لوقف إطلاق النار[1].

ثم حاول السيد لويس جوكس (Louis Joxe) "التوفيق بين الطريقتين المقترحتين من خلال اقتراح إنشاء خمس لجان تتوافق مع النقاط الخمس في مشروع جدول الأعمال وبقبول أن كلتا الجلستين العامتين تهدفان إلى توجيه عمل الخبراء واجتماعات اللجان"[2].

وفي مساء يوم 25 جويلية 1961 " بدا أنه تم التوصل إلى اتفاق أولي حول أساليب العمل بين الوفدين؛ ندرك بسرعة أنه يقوم على سوء فهم. بعد قبول مبدأ اللجان من قبل جبهة التحرير الوطني، خلص المفاوضون الفرنسيون إلى أنها اتفقت على الفحص المتزامن للمشكلات من أجل طرح جميع الأسئلة في نفس الوقت، ولكن فيما بينها. في الواقع ، فإن جبهة التحرير الوطني(F.L.N) تستمر في الاعتقاد بأن المسائل الواردة تحت هذا العنوان لا يمكن إحالتها إلى اللجنة إلا بعد دراسة جميع النقاط الواردة تحت هذا العنوان في جلسة عامة والتوصل إلى اتفاق شامل"[3].

كانت جبهة التحرير الوطني(F.L.N) حسب موريس فلوري (Maurice Flory) "ترفض مرة أخرى تقديم تنازلات. حول سوء التفاهم هذا ، يوافق السيد لويس جوكس (Louis Joxe) على ضرورة إجراء مناقشة أولية حول البند الأول في جدول الأعمال قبل أن يتمكن المفوضون من التعامل معه. وجاءت المناقشة في مواجهة عقبة الصحراء، من الجلسة الأولى، في 27 جويلية 1961. ثم أعرب الوفد الفرنسي عن رغبته في تنحية هذا الموضوع جانبا بشكل مؤقت والرد على أسئلة أخرى. جبهة التحرير الوطني، التي تتفهم أن فرنسا في الوضع الحالي للمحادثات ترفض التنازل عن المشكلة الصحراوية، لا تريد الاقتراب من نقطة أخرى وتفضل التوقف"[4].

وفق ما يعتقده حسب موريس فلوري (Maurice Flory) "على الرغم من كل الجهود التي بذلها الوفد الفرنسي، أصبحت الصحراء بالتالي "شرطًا أساسيًا" لم يكن بالإمكان تجاوزه. ولخص السيد لويس جوكس (Louis Joxe) هذا الوضع على النحو التالي: أعلنوا أنفسهم على استعداد للمناقشة والبحث عن صيغ اتفاق لمحاولة تقليل الصعوبات. ومع ذلك، فمنذ جلسة العمل الأولى، توقفوا عند كلمة "صحراء"، ورفضوا الذهاب أبعد من ذلك"[5].

يبدو أن الفرنسيين أصبحوا في خريف 1962 عاقدين العزم على إنهاء الحرب في الجزائر بتجاوز العقبة الرئيسية وهي مشكلة الصحراء، حيث قدمت خطابات الجنرال ديغول الأخيرة بعض التفاصيل التي تشير إلى الرغبة في الخروج من حالة الجمود[6].

ففي حديثه عن الصحراء بمؤتمره الصحفي في 5 سبتمبر 1961، أعلن رئيس الدولة معلقا: "الحقيقة هي أنه لا يوجد جزائري واحد، كما أعلم، لا يعتقد أن الصحراء يجب أن تكون جزءًا من الجزائر، وأن هناك ألا تكون حكومة جزائرية واحدة، مهما كان توجهها فيما يتعلق بفرنسا، التي لا ينبغي أن تطالب بلا هوادة بالسيادة الجزائرية على الصحراء (..) ". يبدو أن هذا الاعتراف بالطابع الجزائري للصحراء يزيل العقبة الأولى حسب موريس فلوري (Maurice Flory)[7].

رفضت الحكومة الفرنسية الاقتراح الذي قدمه الرئيس الجديد للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G.P.R.A.) بن يوسف بن خدة في 24 أكتوبر 1961 "بالاتفاق على وقف إطلاق النار وإعلان الاستقلال، قبل التفاوض على العلاقات الفرنسية الجزائرية وعلى العلاقات بين البلدين. ضمانات للفرنسيين في الجزائر، في محاولة للحصول على اعتراف صريح منها"[8].

***محادثات بال (Bâle) الأولى والثانية بسويسرا :28 و29 أكتوبر- 9 نوفمبر 1961:** مثّل الوفد الجزائري محمد الصديق بن يحي ورضا مالك أما ممثلوا ديغول في الوفد الفرنسي برونو دولوس (Bruno de Leusse)

---

[1] Ibid, p851.
[2] Ibid.
[3] Flory Maurice. Négociation ou dégagement en Algérie, op.cit, pp 851-852.
[4] Ibid.
[5] Ibid.
[6] Ibid.
[7] Ibid, p853.
[8] Guy Pervillé. Trente ans après : Réflexions sur les accords d'Évian, op.cit, p376.

وكذا كلود شايي (Claude Chaillet). واعترضت هذه المفاوضات قضية الضّمانات والمرافق العسكرية واستغلال ثروات الصحراء ووقف إطلاق النار...الخ[1].

***لقاء سعد دحلب برفقة محمد الصديق بن يحي مع لويس جوكس (Louis Joxe)** برفقة برونو دولوس (Bruno de Leusse) في 9 ديسمبر 1961 بعد إضراب 15 نوفمبر 1961[2].

بعد ما يقرب من 6 أشهر من لقاء لوغران (Lugrin)، بدأت اتصالات جديدة. في 10 يناير 1962، أصدرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) في اجتماع بالمحمدية (المغرب) بيانًا صحفيًا يمثل أول مؤشر على تغير هام في موقفها المتوقعة وأشار: "إلى التطور نحو حل سلمي وتفاوضي للمشكلة الجزائرية. وجدد التأكيد على رغبته في التعجيل بساعة السلام في الجزائر والتوصل إلى اتفاق يسمح بالتطبيق الصادق والمخلص لحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال ، وهو تطبيق محاط بكافة الضمانات الضرورية للشعب الجزائري ، وكذلك تلك المتعلقة بالمصالح المشروعة لفرنسا وأوروبا الجزائر.."[3].

***محادثات لي روس (les Rousses) من 11 إلى 18 جانفي 1962:**

استؤنفت المفاوضات وفقا للإجراء المقرر أصلا. وقد أدت إلى الاتفاقات الأولية بين ليس روس (18 فيفري 1962) [4]. تم خلال هذه المحادثات الاتفاق على كل القضايا؛ لتنتقل بعدها المسودة للمناقشة لدى الطرفين الجزائري والفرنسي[5]. التقى على إثرها المجلس الوطني للثورة في طرابلس بليبيا في الفترة بين 22 و 27 فيفري 1962 ووافق على وقف إطلاق النار[6].

كتب موريس فلوري (Maurice Flory) بخصوص لقاء آخر عند الحدود الفرنسية السوسرية ورد فيه بأنه من 11 إلى 18 فيفري، جرت محادثات سرية بالقرب من الحدود السويسرية. علمنا بذلك في بيان صحفي غير رسمي صادر عن وكالة الأنباء الفرنسية: "أُعلن في الدوائر الفرنسية المعتمدة أن محادثات جرت بين 11 و 18 فبراير على الأراضي الفرنسية بين ثلاثة أعضاء من حكومة الجمهورية: م. م. لويس جوكس وروبرت بورون وجان دي برولي وممثلو ج.ت.و". في 21 فبراير وفي ختام أعمال مجلس الوزراء الفرنسي، أعلن البيان الرسمي الصادر بهذه المناسبة: ".. استمع المجلس إلى تقرير وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية حول نتائج المباحثات. أنه كان لديه للتو، بصحبة اثنين من زملائه مع ممثلي جبهة التحرير الوطني (F.L.N). ووافق المجلس على استنتاجاته فيما يتعلق بشروط وقف إطلاق النار وشروط تقرير المصير وشروط التعاون الفرنسي الجزائري، بما في ذلك ضمانات للأقلية من أصل أوروبي" [7].

من جهته، اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، السلطة العليا للثورة بطرابلس في 22 فيفري 1962 لبحث مقترحات المفاوضين ونشر البيان الصحفي التالي في 28 فيفري بتونس: "المجلس الوطني للثورة الجزائرية". اجتمعت الثورة الجزائرية في دورة استثنائية بطرابلس في الفترة من 22 إلى 27 فبراير 1962. بعد مناقشات حول المفاوضات مع حكومة الجمهورية الفرنسية، بعد ذلك قدّم تفويضات للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) لمواصلة المفاوضات الجارية"[8].

يبدو حسب موريس فلوري (Maurice Flory) أن المفاوضات تسير على الطريق الصحيح بما يكفي لإعلان باريس رسميًا استئنافها في إيفيان في 7 مارس 1962[9].

***مفاوضات ايفيان (Evian) الثانية من 7 مارس إلى 18 مارس 1962:**

لقد أفرزت هذه المحادثات للتوقيع على ما يعرف باتفاقيات ايفيان الثانية التي أنهت صراع دام 132 سنة مع الاحتلال الفرنسي، حيث تمّ إقرار وقف لإطلاق النار بداية من منتصف نهار يوم 19 مارس 1962. حيث أعلن الجنرال ديغول عن إبرام الاتفاقات ووقف إطلاق النار؛ كما أنه يعلن عن الاستفتاء الذي يجب على الشعب

---

[1] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص ص29 -31 .

[2] نفسه، ص33.

[3] Flory Maurice, La fin de la souveraineté française en Algérie, op.cit, p907.

[4] Guy Pervillé, Trente ans après : Réflexions sur les accords d'Évian, op.cit, p376.

[5] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، نفسه، ص36.

[6] نفسه، ص37.

[7] Flory Maurice. La fin de la souveraineté française en Algérie, op.cit, pp 907-908.

[8] Ibid, p908.

[9] Ibid.

الفرنسي أن يعرب فيه عن موافقته. تنشر الجريدة الرسمية الصادرة في 20 مارس جميع النصوص التي يشار إليها عادة باتفاقيات إيفيان[1].

وهكذا وقعت الحكومة الفرنسية، في 19 مارس 1962 مع جبهة التحرير الوطني (F.L.N) اتفاقيات إيفيان. "هذه "الاتفاقات" تتعلق بوقف إطلاق النار، والتحضير لاقتراع تقرير المصير، وشروط التعاون بين فرنسا والجزائر المستقلة في حالة تصويت الجزائريين لذلك.لا تؤثر هذه الاتفاقيات على مبدأ الحفاظ على السيادة الفرنسية حتى نتيجة استفتاء تقرير المصير"[2].

ليتم تطبيق مرحلة انتقالية بقيادة تنفيذية مشتركة بين الطرفين الجزائري والفرنسي يتم خلالها إطلاق سراح المساجين والأسرى في كلا الطرفين، ودخول اللاّجئين إلى وطنهم[3]، وتنظيم استفتاء على تقرير المصير والاستقلال في فاتح جويلية 1962؛ كانت نتيجته أن صوت 5.975.511 للاستقلال بنسبة قدرها 97.3%، مقابل 16.584 للبقاء مع فرنسا بنسبة قدرها 20.7%.

شهد عام 1962 انتقال السيادة الفرنسية في الجزائر إلى دولة جزائرية جديدة. حيث تم هذا النقل في 3 جويلية بعد استفتاء تقرير المصير في الأول من جويلية، لغاية ذلك التاريخ ، حافظت فرنسا على سيادتها على كامل الأراضي الجزائرية[4].

3)مضمون اتفاقية ايفيان:

الفصل الأول: يتضمن تنظيم السلطات العامة في الجزائر خلال فترة الانتقال والضمانات الخاصة بحق تقرير المصير. وتتضمن المسائل المتعلقة بإطلاق سراح المعتقلين من الطرفين والإعلان عن العفو فورا ودخول اللاجئون في الخارج إلى الجزائر، ومسألة الاستفتاء على تقرير المصير والذي كحد أدنى ثلاثة أشهر وأقصاه ستّة أشهر[5].

الفصل الثاني: الاستقلال والتعاون وتتضمن احتفاظ فرنسا على مكتسباتها الاقتصادية والتجارية والثقافية تحت ستار التعاون من ذلك الإبقاء على احتكارهم للثروات المعدنية والمنجمية والمحروقات في الصحراء[6].

الفصل الثالث: النظم الخاصة بالشؤون الحربية.

يتضمن بقاء 80 ألف جندي فرنسي في الجزائر. وانسحاب تدريجي للجيش الفرنسي في حدود 24 شهرا من تاريخ تقرير المصير. كما يسمح الاتفاق باستخدام قاعدة المرسى الكبير بوهران الجوية والبحرية لمدة 15 سنة. استخدام بعض المطارات مثل بوفاريك عنابة بشار والمنشآت الحربية التي تراها ضرورية[7].

الفصل الرابع: النظم الخاصة بالمنازعات والتي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية سواء بالصلح أو التحكيم.، كما تستطيع كل من الدولتين الالتجاء فورا إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم الاتفاق على إجراءات هذه المحاكمات[8].

الفصل الخامس: نتائج استفتاء تقرير المصير. حيث أنّه إذا تمّ الاتفاق على الاستقلال والتعاون؛ ستعترف فرنسا فورا باستقلال الجزائر. وسيتم في الحال نقل الاختصاصات، وتنفيذ النظم التي أعلنها هذا التصريح العام والتصريحات المرفقة به في نفس الوقت[9].

4)المواقف المختلفة من اتّفاقية ايفيان:

اختلف الآراء حول اتفاقية بين مؤيد وعارض ومؤيد بتحفظ.

أ-المؤيدون للاتفاقية:

اعتبرت انتصارا للثورة التحريرية لكونها حققت الاستقلال وحافظت على الوحدة الترابية ووحدة الأمة الجزائرية.

---

[1] Ibid.

[2] Jean Charpentier, Pratique française du droit international public, In: **Annuaire français de droit international**, volume 8, 1962, pp. 985-1035, p987.

[3] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص ص37-38.

[4] Jean Charpentier, Pratique française du droit international public,op.cit , p987.

[5] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص ص 88-89.

[6] نفسه، ص 92.

[7] نفسه، ص ص 93-94.

[8] نفسه، ص 94.

[9] نفسه، ص 95.

ب-المعارضون للاتفاقية:
ارتكزت معارضتهم على الإجحاف والتنازلات المتعلقة ببقاء القوات الفرنسية في مواقع لفترة زمنية، وكذا استمرار سيطرة الفرنسيين على ثروات البلاد المنجمية والطاقوية.
ج-المؤيدون بتحفظ:
يعرفون بالمرحليّون الذين يعتبرون اتفاقية ايفيان مرحلة من مراحل ثورة التحرير، يقبل بها ضمن سياسة خذ وطالب على أن يتم التخلص من تبعاتها بعد الاستقلال.
جاءت اتفاقيات إيفيان نتيجة لعملية طويلة انتهى بها المطاف بفرنسا بقبول معظم أهداف الحرب وشروط السلام التي حددتها جبهة التحرير الوطنية. من 31 أكتوبر 1954[1]. كما يعترف موريس فلوري (Flory Maurice)؛ بأن جبهة التحرير الوطني (F.L.N) ترى من المؤكد بأن أطروحاتها تنتصر: "الجزائر ستكون مستقلة؛ تشمل الأراضي الجزائرية الصحراء. ستكون الأمة الجزائرية واحدة، أي بدون أي تمثيل سياسي معين أو وضع للأقلية الأوروبية"[2]. ما لم يعترف المرء بأن الغرض الأساسي من اتفاقيات إيفيان كان تخفيف العبء الجزائري عن فرنسا وأن كل شيء آخر كان ثانوي[3].
مع ذلك يرى دافيد روزيي (Ruzié David) بأنه "في الوضع الحالي، تسعى السياسة الفرنسية، قبل كل شيء براغماتية، إلى الدفاع بقوة عن المصالح الأساسية لفرنسا دون كسر العلاقات المتميزة التي يجب أن توحد الدولتين لأسباب عديدة. هذا التصريح الذي أدلى به السيد دي بروقلي (de Broglie)، وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة ، يشرح الصعوبات التي واجهها الفقيه الذي يسعى إلى الدراسة، بعد مرور أكثر من عام على بدايته، فرانكو - التعاون الجزائري، من خلال محاولة وضعه في الإطار العام لمشكلة التعاون مع الدول النامية. هذه البراغماتية، في الواقع، مسؤولة إلى حد كبير عن الطبيعة المتغيرة نوعًا ما للأسس التي يقوم عليها نظام التعاون الفرنسي الجزائري والأشكال التي يتخذها. ومع ذلك، يحتل هذا التعاون مكانة مهمة في سياسة فرنسا لمساعدة البلدان النامية، من الناحيتين النوعية والكمية. تحتل الجزائر المرتبة الأولى بين الدول التي تقدم لها فرنسا مساعدات مالية وتقنية"[4].
يعلق قي بيرفيي (Pervillé Guy) في قراءة لكتاب يوسف بن خدّة "اتفاقيات ايفيان" "من خلال هذا الكتاب الصغير، كان آخر زعيم للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (- G.P.R.A)، بأنه يخاطب مواطنيه، الشباب الجزائريين، لإعادة تأهيل عمل حكومته في العلاقات مع فرنسا، من خلال إثبات أن اتفاقيات إيفيان لم تكن استسلامًا لـ "الاستعمار الجديد" الفرنسي، بل "النوع ذاته من التسوية الثورية، مثل لقد أنقذت للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) المواقف الرئيسية للثورة مع كونها مرنة"[5].
لم تخسر فرنسا فقط في نهاية الاتفاقيات 600 إلى 700 مليار من الاستثمارات التي تم إجراؤها في البحث عن رواسب الهيدروكربونات ، ولكنها تخلت تمامًا وببساطة عن الإقليم بأكمله للمعارضين الجزائريين[6].
وبحسب الرئيس بن خدة، فإن "اتفاقيات إيفيان هي النوع ذاته من التسويات الثورية، حيث قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) بإنقاذ المواقف الرئيسية للثورة مع إظهار المرونة في الجوانب الثانوية أو إعادة النظر فيها". كما كانت السياسة الجزائرية، المتمثلة في المراجعة الأحادية الجانب للاتفاقيات دون التنديد بها قي بيرفيي (Guy Pervillé) "من أجل الاستمرار في الاستفادة من التعاون، فعّالة وآمنة في

---

[1] Ageron Charles-Robert. Pervillé (Guy) : 1962 : La paix en Algérie. In: **Revue française d'histoire d'outre-mer**, tome 79, n°296, 3e trimestre 1992. pp. 417-418? P417.
[2]Maurice Flory, La fin de la souveraineté française en Algérie, op.cit, p908.
[3] Guy Pervillé. Hélie (Jérôme) : Les accords d'Évian. Histoire de la paix ratée en Algérie. In: **Revue française d'histoire d'outremer**, tome 81, n°303, 2e trimestre 1994. pp. 216-217, p217.
[4]David Ruzié, La coopération franco-algérienne. In: **Annuaire français de droit international**, volume 9, 1963. pp. 906-933, p 906.
[5]Guy Pervillé, Ben Khedda (Benyoucef) : Les accords d'Évian. In: **Revue française d'histoire d'outre-mer**, tome 75, n°280, 3e trimestre 1988. p. 369.
[6] Jean-Michel Vernochet, Benyoucef Ben Khedda. Les accords d'Evian, In: **Politique étrangère**, n°3 - 1986 - 51eannée, p 865.

نقطة واحدة: من خلال استفزاز هروب الفرنسيين من الجزائر، حيث أوقعت البلاد في أزمة اقتصادية عميقة، زادت من حاجتها إلى المساعدة الفرنسية[1].

كانت اتفاقيات إيفيان وفق الرئيس بن يوسف بن خدة "انتصارًا عظيمًا للشعب الجزائري وواحدة من أكثر التنازلات الفرنسية مرارة (..) وقد تحقق هذا النجاح" كما يضيف بن خدة أنه بفضل "مفهومنا المتصلّب عن السيادة، مما جعلنا نرفض أي شيء يمكن أن يشكل خطراً محتملاً على وحدة الأمة أو الإقليم. برفضنا، على وجه الخصوص، الجنسية الجزائرية لمليون أوروبي، كنا قد حذرنا من خطر وجود جزائر برأسين، حيث للأسوأ، كان من الممكن أن ننتقل وضع قبرصي أو لبناني (..) وهكذا نجت الأجيال القادمة من الصراع بين المجتمعات المختلفة ثقافيا..[2].

لقد أحرز الشعب الجزائري في نهاية المطاف انتصاره، رغم ضعف الوسائل، يرجع ذلك إلى أداء ج.ت.و التي عرفت كيف تنظم وتكافح على كل الجهات المتعددة عسكرية واقتصادية وسياسية ودبلوماسية والتي لم تغلق الباب أبدا أمام المفاوضات مع الخصم[3].

استنتاج:

تعد مرحلة المفاوضات والاستقلال محطّة بارزة في كفاح الجزائريين ضدّ السيطرة الاستعمارية التي فرضت عليهم مدّة 132 سنة من الاحتلال، وتأكد أنّ ما أخذ بالقوة لن يسترد إلا بالقوة. مثلما علّق أحد الفرنسيين عن هذه الفترة بعبارة جدّ معبّرة "زواج بالقوة وطلاق دموي"؛ في إشارة إلى استخدام الفرنسيين القوة لإخضاع الجزائر لنفوذهم واعتماد الجزائريين على الدماء الغزيرة لنيل حريتهم واستقلالهم.

[1]Guy Pervillé, Trente ans après : Réflexions sur les accords d'Évian, op.cit, p380.

[2] Jean-Michel Vernochet, Benyoucef Ben Khedda, op.cit, p 865.

[3] بن يوسف بن خدّة، **المصدر السابق**، ص8.